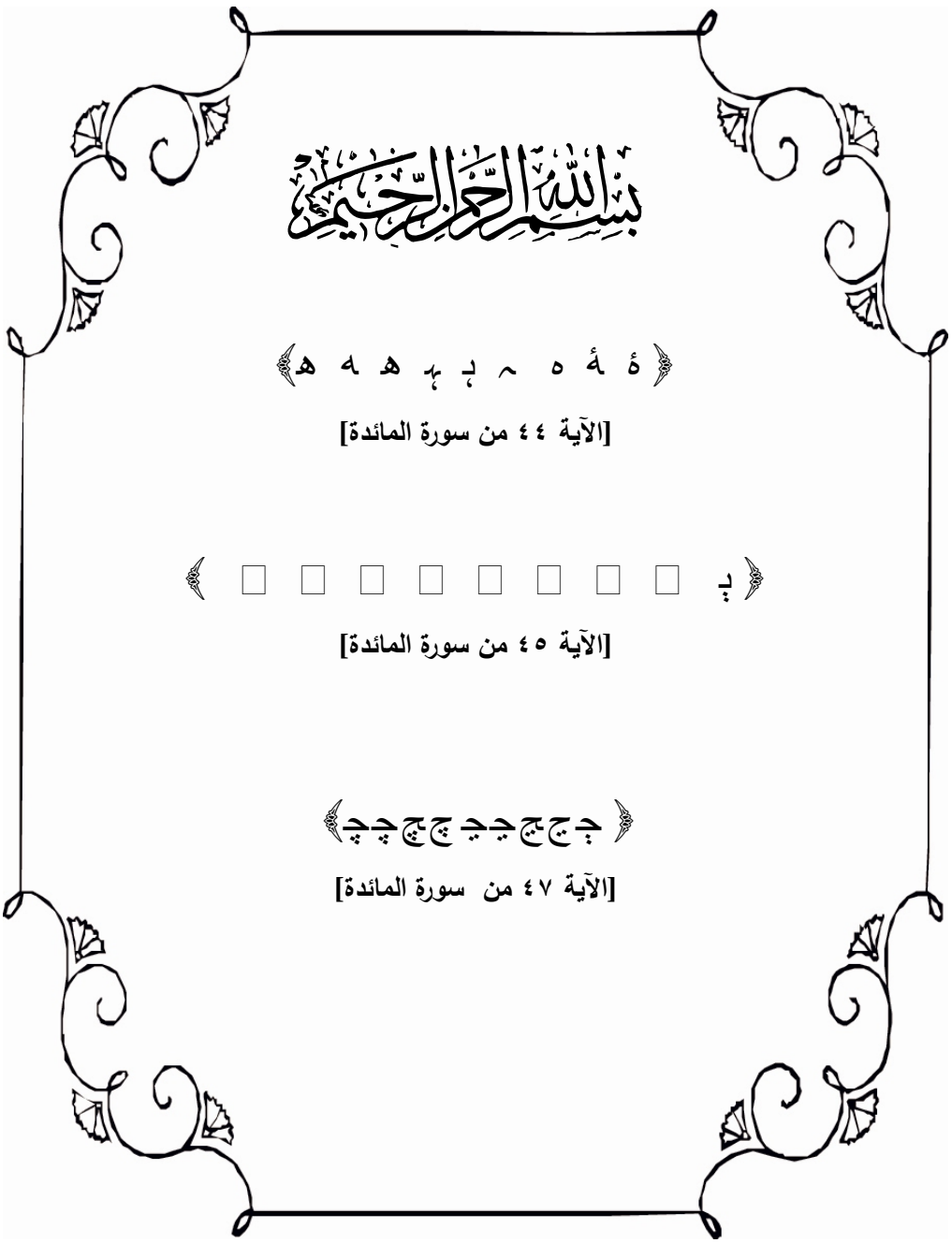

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ﴾

[الآية ٤٤ من سورة المائدة]

﴿ ۓ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾

[الآية ٤٥ من سورة المائدة]

﴿ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ﴾

[الآية ٤٧ من سورة المائدة]

جامعة
القاهرة
كلية الحقوق

انتهاء ولايـة الحكام بين الشريعة والأنظمة الدستورية المعاصرة

المقدمة من الباحث / خـالـد كمـال أحمـد إدريـس
المدرس المساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة
لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام

لجنة التحكيم والمناقشة:

أ.د / يحيـــى عبـــدالعزيز الجمـــل – أســـتاذ القـــانون العـــام – كلية الحقوق جامعة القاهرة – ووزير الدولة الأسبق. (مشـــرفاً ورئيساً)

أ.د / يوســـف محمـــود قاســـم – أســـتاذ الشـــريعة الإســـلامية – كلية الحقوق – جامعة القاهرة. (مشرفاً وعضواً)

أ.د / محمـــد ســـليم العـــوا – الأمـين العـام للاتحـاد العـالمي لعلماء المسلمين.
(عضـــواً)

أ.د / جابـــر جـــاد نصـــار – أســـتاذ القـــانون العـــام – كلية الحقوق– جامعة القاهرة (عضـــواً)

عام ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

إهـــــــــداء

أهدي هذا البحث إلى روح **والدي** تغمده الله بواســـع رحماتـــه وأدخلـــه فســـيح جناتـــه، وإلى **والدتي** أطال الله بقاءها، وأدام لي ودها ودعاءها، وإلى **إخوتي**، وإلى **زوجتي**، **وابنتيّ نورهان وإسراء** نورا العين.

خالد كمال أحمد إدريس

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين والحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، ثم أما بعد،،

فقد نبتت في ذهني فكرة الحديث عن انتهاء ولاية الحكام بين الشريعة الإسلامية وبين الأنظمة الدستورية المعاصرة دراسة مقارنة تجمع بين أصالة الشريعة الإسلامية الغراء والأنظمة الدستورية الحديثة ، وقد كانت هذه فكرة وقد أصبحت الآن هذه الرسالة التي بين أيدينا.

ويرجع ذلك الفضل أولاً إلى الله عز وجل ثم إلى: **أستاذي الدكتور/ يحيى الجمل** إلى هذا العلم الكبير من أعلام مصر والعالم العربي والغربي على السواء في القانون الدستوري. أستاذي وأستاذ الأساتذة.

العالم الجليل وصاحب الخلق الكريم والرفيع الذي شملني بعطفه وفكره وإشرافه فكان لي خيراً أستاذ وخير معلم وخير معين في هذا البحث فكان كالبحر يفيض بالعلم.

وها أنا ذا لا أملك أن أوفيه شيئاً من حقوقه عليّ إلا أن أقف لسيادته إجلالاً وعرفاناً... فرغم مسئولياته الجسام قد منحنى الكثير من وقته الثمين.

أستاذي الجليل أنني أناجي ربي أن يمنحك الصحة وسعادة الدنيا والآخرة وأن يجعل بحثي هذا في ميزان حسناتك. اللهم آمين.

وإلى أستاذي الدكتور/ يوسف قاسم هذا العلم العلامة والبحر الفهامة صاحب كريم الأخلاق وجميل الصفات، الذي شملني برعايته وعنايته وتوجيهاته مع ضيق وقته الثمين فأضاء لي طريق البحث فكان نبراساً ونوراً لي في سبيل المعرفة.

فأدعو الله العلى القدير أن يجزيه عنى خير الجزاء وأن يجعل هذا البحث في ميزان حسناته إنه سبحانه وتعالى نعم المولى ونعم النصير وبالإجابة جدير.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضلين **الأستاذ الدكتور/ محمد سليم العوا والأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار** على تفضلهما مشكورين بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم كثرة الأعباء وضيق الوقت.

وذلك الشكر من منطلق قول الرسول ﷺ (لا يشكر الله منْ لا يشكر الناس) [1].

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل

فجزاكم الله عنى خير الجزاء

---

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة سنن أبي داود، جـ٤، ص٢٥٥، كتاب الأدب باب شكر المعروف، المكتبة التجارية الكبرى

المقدمـة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، قيماً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق وهداه إلى صراطه المستقيم، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أما بعد

فإن أهم سمة من سمات النظام الجمهوري هي تأقيت مدة رئيس الدولة[١]، فولاية رئيس الدولة في النظام الجمهوري لا تستمر مدى حياته وإنما ينحصر تأقيت مدة الرئاسة في مدة زمنية معينة يختلف تحديدها من نظام سياسي إلى نظام سياسي أخر ولكن رئيس الدولة في النظام الجمهوري يجب أن يتولى الحكم في الدولة بالانتخاب لمدة محددة سلفا في دستور الدولة[٢]. وإذا نظرنا إلى الجمهوريات العربية، لوجدنا أن رؤساء هذه الجمهوريات لا يتركون مناصبهم لانتهاء المدة، وإنما يتركون مناصبهم لسببين فقط وهما: الوفاة، أو الثورة عليهم[٣]. فأي ديمقراطية هذه التي تعطي رئيس الجمهورية أن يتولى الحكم في الدولة مدى الحياة؟ وهل تنحصر أسباب انتهاء ولاية رئيس الدولة في انتهاء المدة التي انتخب لها رئيسا للجمهورية، والوفاة والثورة أم أن هناك أسباباً أخرى لانتهاء ولاية رئيس الدولة؟ وهل عرفت الأنظمة الملكية أسباب انتهاء ولاية رئيس الدولة؟

---

(١) النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، أ. د/ زين بدر فراج، مكتبة الجلاء الجديدة – المنصورة – طبعة عام ١٩٩٩م، ص٤٨١.

(٢) نفس المصدر السابق، ص٤٨٠.

(٣) النظرية العامة لتولية رئيس الدولة، رسالة دكتوراه للباحث سعد محمد عبد المقصود خليل، مقدمة إلى كلية الحقوق – جامعة عين شمس – طبعة المطبعة العربية الحديثة بدون تاريخ، ص٣٠٧.

وهل عرفت الشريعة الإسلامية الغراء أسباب انتهاء ولاية رئيس الدولة أم أن الخليفة رئيس الدولة الإسلامية يتولى الحكم ويظل فيه لا يتركه لأي سبب من الأسباب إلا بالوفاة.

هذه التساؤلات سوف نتعرف على إجاباتها من خلال هذه الدراسة المتواضعة إن شاء الله تعالى ولقد جاءت هذه الدراسة مقارنة بالوضع في الشريعة الإسلامية الغراء وذلك من أجل هدف أساسي وهو توضيح مدى سمو وعلو قواعد الشريعة الإسلامية الغراء وعلاجها لكل ما يثار من مشكلات وإيجاد الحلول لها، وصلاحيتها للتطبيق العملي في كل زمان وفى كل مكان ودحض مزاعم الحاقدين والناقمين على الشريعة الإسلامية والمشككين في صلاحيتها وسلامتها للتطبيق في العصر الحديث.

منهج البحث:

انتهجت في إعداده أسلوب المقارنة بين الشريعة الإسلامية متمثلة في فقه الشريعة الإسلامية من أقوال فقهاء الشريعة الإسلامية وعلى الأخص أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة وغالباً أذكر رأى المذهب الظاهري، وأذكر أدلة كل صاحب رأى على رأيه، بالإضافة إلى ذكر رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتطبيق في كل موضوع من موضوعات البحث على ما حدث في صدر الدولة الإسلامية أو أذكر مثالاً من تاريخ الدولة الإسلامية أينما وجد إتماماً للفائدة. وقارنت كل ذلك مع مجموعة النظم الدستورية المعاصرة الواردة في الموسوعة العربية للدساتير العالمية، طبعة مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة الإدارة العامة للتشريع والفتوى سنة ١٩٦٦م.

وقد أضفنا إلى الدراسة دستورين آخرين لكي تتم الفائدة من البحث وهما: دستور جمهورية مصر العربية الدائم الصادر ١٩٧١، وكذلك وفى بعض الأحيان

ذكرنا ما ورد في دستور الوحدة بين مصر وسوريا المسمى بدستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨م. وقد اتبعت في هذه الدراسة أسلوب البحث الاستقرائي والدراسة التصنيفية، وقد أفردت الدساتير المصرية بدراستها على حدة عند التعرض لكل موضوع من موضوعات البحث إلا بعض الموضوعات التي رأيت إدماجها في البحث للمقارنة وتميماً للفائدة.

وبصفة عامة فقد حرصت على الالتزام بالموضوعية في العرض، والأمانة في النقل، والعلمية في تقييم الآراء، وذكر رأى الباحث في كل ما عرضت من موضوعات، كما قمت بترجيح ما رأيته راجحاً، واعتمدت في إعداد هذا البحث على القرآن الكريم، والسنة النبوية المشرفة، وأمهات المراجع العربية من كتب التراث الإسلامي بالإضافة إلى بعض المراجع الأجنبية. ولعل أحداً يعترض على أسلوب المقارنة بين الشريعة الإسلامية والأنظمة الدستورية المعاصرة بمقوله أنه كيف تجوز المقارنة بين نظام منزل من عند الله تعالى ونظام وضعي من صنع البشر؟ إنها مقارنة بين نظامين غير متكافئين. والرد على ذلك أن هذه المقارنة جائزة شرعاً لأن الهدف منها مشروع وهو إظهار الحق المنزل من عند الله تعالى وإظهار سموه وعلوه على ما وضعه البشر مستمداً من أهوائهم، والتأكيد على صلاحية الشريعة الإسلامية للتطبيق في كل زمان وفى كل مكان وتصديها لجميع الأمور التي تعرض في الحياة واشتمالها على أحدث النظريات السياسية والدستورية، ولذلك قال الله عز وجل: ﴿ ﯦ □ □ □ □□ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ ى ى﴾ [1].

(١) سورة الرعد الآية رقم (١٧).

خطة البحث:

اقتضى منهج البحث في هذه الرسالة والهدف منها أن يكون في المقدمة. وبابين، وخاتمة.

الباب الأول: وقد خصصته لانتهاء ولاية رئيس الدولة بالطرق العادية.

وقد قسمته إلى خمسة فصول وهى:

الفصل الأول: مدة رئيس الدولة.

الفصل الثاني: وفاة رئيس الدولة.

الفصل الثالث: العجز عن أداء مهام منصب رئيس الدولة.

الفصل الرابع: الانعزال أو استقالة رئيس الدولة.

الفصل الخامس: العزل على أساس مسئولية رئيس الدولة.

والباب الثاني: وقد خصصته لانتهاء ولاية رئيس الدولة بالطرق غير العادية،

وقد قسمته إلى ثلاثة فصول وهى:

الفصل الأول: الثورة على رئيس الدولة.

الفصل الثاني: الانقلاب على رئيس الدولة.

الفصل الثالث: مقاومة الطغيان لرئيس الدولة.

والخاتمة، وقد ضمنتها أهم نتائج البحث.

قائمة المراجع العربية.

قائمة المراجع الأجنبية.

فهرست الموضوعات.

كانت هذه الدراسة إسهاماً منى في إظهار سمو وعلو الشريعة الإسلامية الغراء وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان وفى كل مكان، واشتمالها على أحدث النظريات السياسية والدستورية المعاصرة. فإن كنت قد وفقت فذلك الفضل من الله، وإن كانت الأخرى فمنى ومن الشيطان، وحسبي أنني قصدت بهذا البحث وجه الله، وأن يجعله الله في ميزان حسناتي.

واللــه ولـــى التوفيــق

مبحث تمهيدي

تتناول هذه الرسالة بمشيئة الله تعالى أسباب أو طرق انتهاء ولاية الحكام أو رؤساء الدول؛ وذلك في دراسة مقارنة بين كل من الشريعة الإسلامية الغراء والأنظمة الدستورية المعاصرة، وتأتي هذه المقارنة بين الشريعة الإسلامية والأنظمة الدستورية المعاصرة بهدف الوقوف على مدى ملاءمة فقه الشريعة الإسلامية وتطوره ليلاءم ظروف العصر الحاضر والمستقبل وجميع العصور على مر الأزمان بما فيه من نظريات سياسية ودستورية مسايرة لظروف العصر الحاضر وكل عصر.

ولقد قسم فقهاء القانون الدستوري أسباب أو طرق انتهاء ولاية رؤساء الدول إلى أسباب أو طرق عادية وأسباب أو طرق غير عادية.

ولقد اشتملت الطرق العادية على عدة أسباب لانتهاء ولاية رئيس الدولة وهي:

انتهاء مدة رئيس الدولة، ووفاة رئيس الدولة، والانعزال أو استقالة رئيس الدولة، والعزل على أساس مسئولية رئيس الدولة، والعجز عن أداء مهام منصب رئيس الدولة، كما اشتملت الطرق غير العادية على عدة أسباب وهي:

الثورة على رئيس الدولة، والانقلاب على رئيس الدولة، ومقاومة الطغيان لرئيس الدولة.

وسوف نتناول بالبحث بمشيئة الله تعالى كلاً من الطرق العادية والطرق غير العادية في بابين على النحو التالي:

* الرسالة في سطور *

تحدثت هذه الرسالة عن أسباب انتهاء ولاية رئيس الدولة في الشريعة الإسلامية وكذلك في الأنظمة الدستورية المعاصرة وقد انقسمت أسباب انتهاء ولاية رئيس الدولة إلى أسباب عادية وأخرى غير عادية وانحصرت الأسباب العادية في الأمور الآتية: انتهاء مدة رئاسة رئيس الدولة، ووفاة رئيس الدولة، وعجز رئيس الدولة عن أداء مهام منصبه، واستقالة رئيس الدولة من الرئاسة، وعزل رئيس الدولة على أساس المسئولية كما انحصرت الأسباب غير العادية في انتهاء ولاية رئيس الدولة في الأمور الآتية: الثورة على رئيس الدولة، والانقلاب على رئيس الدولة، ومقاومة الطغيان لرئيس الدولة.

وقد اتضح من خلال البحث أن الشريعة الإسلامية قد تضمنت في مصادرها الأساسية نصوصاً تحمل نظريات سياسية ودستورية متطورة صالحة للتطبيق في هذا العصر وفي كل العصور بما يجعل للشريعة الإسلامية الغراء السمو والعلو على كل ما عداها من دساتير وتشريعات وقوانين وضعية.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

الباحث /

خالد كمال أحمد إدريس

فهرست الموضوعات

الموضــوع	الصفحة
المقدمـة	١
مبحث تمهيدي	٥
الباب الأول **انتهاء ولايـة رئيس الدولـة**	
الفصل الأول **انتهاء المدة بين الشريعة والأنظمة الدستورية المعاصرة**	٦
المبحث الأول: انتهاء المدة في الشريعة الإسلامية.	٧
المبحث الثاني: انتهاء المدة في الأنظمة الدستورية المعاصرة.	١٣
المطلب الأول: انتهاء المدة في الملكيات في الأنظمة الدستورية الحديثة.	١٣
المطلب الثاني: انتهاء المدة في الأنظمة الجمهورية الحديثة.	١٩
الفرع الأول: طرق انتهاء فترة التولية وخلو منصب الرئيس.	٢١
الفرع الثاني: تحديد مدة ولاية الرئيس.	٢٤
الفرع الثالث: بداية مدة انتخاب الرئيس الجديد.	٣٨
الفرع الرابع: شخص الحال محل رئيس الجمهورية المنتهية مدته.	٤١
المطلب الثالث: مدة الرئاسة في الدساتير المصرية في العصر الجمهوري.	٤٣
المبحث الثالث: مقارنـة انتهاء المدة بين الشريعة والأنظمـة الدستورية المعاصرة.	٦٠

الفصل الثاني **وفـاة رئيـس الدولـة**	٦٣
المبحث الأول: وفاة رئيس الدولة في الشريعة الإسلامية.	٦٥
المطلب الأول: الإعلان عن وفاة رئيس الدولة في الشريعة الإسلامية.	٦٥
المطلب الثاني: إجراءات تنصيب الرئيس الجديد.	٧١
المبحث الثاني: وفاة رئيس الدولة في الأنظمة الدستورية المعاصرة.	٧٦
المطلب الأول: وفاة رئيس الدولة في دساتير الأنظمة الملكية.	٧٧
المطلب الثاني: وفاة رئيس الدولة في دساتير الأنظمة الجمهورية.	٨٨
المبحث الثالث: وفاة رئيس الدولة في الدساتير المصرية.	١٠٢
المطلب الأول: وفاة رئيس الدولة في الدساتير المصرية في العصر الملكي.	١٠٢
المطلب الثاني: وفاة رئيس الدولة في الدساتير المصرية في العصر الجمهوري.	١٠٨
المبحث الرابع: المقارنة بين وفاة رئيس الدولة في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدستورية المعاصرة.	١١٢
الفصل الثالث **العجز عن أداء مهام منصب رئيس الدولة**	١١٥
المبحث الأول: العجز عن أداء مهام المنصب في الشريعة الإسلامية.	١١٦
المبحث الثاني: العجز عن أداء مهام المنصب في الأنظمة الدستورية المعاصرة.	١٣٠
المطلب الأول: العجز عن أداء مهام المنصب في دساتير الأنظمة الملكية.	١٣٣
المطلب الثاني: العجز عن أداء مهام المنصب في دساتير الأنظمة الجمهورية المعاصرة.	١٣٤